



المشكلات السكانية بالمجتمع السعودي

علم اجتماع السكان

اعداد الطالبة / منى صالح الخميس
٣٤/٠٦/٠٧

بإشراف

د. أسماء عمران

أستاذ مساعد قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الدمام

المشكلات السكانية بالمجتمع السعودي

المقدمة:

يهتم علم اجتماع السكان بدراسة الظواهر السكانية في عوامل اشمل ليس فقط الاسرة و والطبقة والقيم والمعايير الثقافية وهي ظروف اخرى يعيشها المجتمع ككل ونعني ظروف التخلف او التنمية في هذا المجتمع ، خاصة وان قضية العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تحتل مكانه بارزة بين مجموعة القضايا التي تحظى بالاهتمام العالمي والتي تطرح مشكلات وتحديات عالمية في الحاضر والمستقبل ، وسنتناول في هذا المبحث بعض من المشكلات التي تواجه المملكة العربية السعودية كونها بلد نامي وحيث انها تواجه تزايد في عدد السكان مع عدم التخطيط لهذا التنامي السكاني الملحوظ سواء من اهل البلد او الوافدين مما يؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالبلد.

التعداد العام للسكان .. في الزمن الصعب جداً.

يعد التعداد العام للسكان الذي بدأت الحكومة تعد له العدة في هذه الأيام .. هو البوابة التي تدخل الحكومة من خلالها إلى غرفة تشريح المجتمع لوضع الخطط اللازمة لحل مشاكل المجتمع ودون الدخول من بوابة التعداد فإن مشكلات المجتمع السعودي لن تجد حلاً ، بمعنى أن التعداد العام للسكان هو مفتاح تصميم الخطط المستدامة في أي مجتمع من المجتمعات ، ونذكر جميعاً أننا أجرينا إحصاء للسكان في عام ١٩٧٤ ولم تكن المملكة تزخر بهذا الكم الهائل من الطوفان البشري القادم من كل أنحاء شبه القارة الهندية والفلبين وإندونيسيا ومن اليمن الشقيق ومختلف الدول العربية الشقيقة ، وكان إجمالي عدد السكان يبلغ في ذلك التاريخ ٧,٠٠٩,٤٦٦ نسمة منهم ٦,٢١٨,٣٦١ نسمة سعوديين ، وكان عدد العمالة الوافدة ومعظمهم من الأشقاء في اليمن ومصر يصل إلى ٧٩١,١٠٥ نسمة بمعنى أن غير السعوديين أقل من مليون واحد.

وهكذا كانت الاحتياجات التي يتطلبها المجتمع بحجم هذا العدد القليل من السعوديين وبحجم هذا العدد القليل من غير السعوديين.

وحينما عادت الجهات المختصة وأجرت في عام ١٩٩٢ (بعد ١٨ عاماً) التعداد العام للسكان للمرة الثانية ، أظهر التعداد أن إجمالي عدد السكان قفز إلى أكثر من الضعف وبلغ ١٦,٩٤٨,٣٨٨ نسمة ، وكان السعوديون ١٢,٣١٠,٠٥٣ نسمة وعدد الأجانب ٤,٦٣٨,٣٣٥ نسمة وعند ذاك التاريخ بدأ الطوفان البشري من الخارج يغزو المجتمع السعودي وابتلع مزايا تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية ويدخلنا في أتون قصور شامل في الخدمات ، ومع قصور الخدمات جاء الطوفان البشري الأجنبي بثقافات مختلفة اختلطت مع ثقافات المجتمع السعودي المحافظ.

أما التعداد الثالث للسكان فقد أجريناه في عام ٢٠٠٤ (بعد ١٢ عاماً) ، وبلغ إجمالي عدد السكان ٢٢,٦٧٨,٢٦٢ نسمة منهم ١٦,٥٢٧,٣٤٠ نسمة سعوديون و ٦,١٥٠,٩٢٢ نسمة من غير السعوديين.

ورغم أن الملايين الستة من الأجانب تشكل تحدياً صارخاً لمجتمع محافظ ، إلا أن هؤلاء الملايين الستة يخفون خلفهم ستة ملايين آخرين من المخالفين لنظام الإقامة تمكنوا من التسلل إلى أمهات المدن وأنشؤا فيها محميات عشوائية يتحصنون فيها ويغيرون على كل من تسول له نفسه أن يقتحم أكواخهم وعششهم.

ومع أن الاعتماد المالية لبرامج التنمية قد تضاعفت إلا أن الكتل البشرية الزاخرة المتسللة عبر حدود المملكة أربكت برامج التنمية وأبرزت قصورا ملحوظا في الكميات المتاحة من المياه والكهرباء والسكن والمستشفيات والمدارس.

والغريب العجيب أن معدلات الزيادة في عدد السعوديين رافقتها زيادة مضاعفة لعدد الأجانب القادمين للعمل في المملكة ، أي أن الزيادة في معدلات السكان من السعوديين لم تحد من الزيادة في الطلب على القوى العاملة من الأجانب ، وإذا كان هذا مقبولا مع بداية عصر التنمية ، فقد حان الوقت لأن نشهد تطورات موضوعية في العلاقة بين زيادة معدلات السكان مع زيادة عدد الوافدين ، بمعنى أننا نتطلع إلى أن تؤدي الزيادة في معدلات السعوديين إلى انخفاض الطلب على العمالة الأجنبية من الخارج ، ولهذا كنت ومازلت مؤيدا ومشجعا على زيادة معدلات عدد السكان ، وطبعاً الدعوة إلى

زيادة عدد السكان تخالف تماماً الآراء المطروحة بقوة ، والتي تطالب بانقاص معدلات الزيادة في عدد السكان التي يقال إنها باتت ترعب المهتمين برفع مستوى معيشة الإنسان السعودي.

وللأسف كلما تكالبت مشكلات شح المياه وانقطاع الكهرباء وأطلت أزمة السكن وضافت الجامعات والمدارس بأبنائها وبناتها وتعرقلت مشاريع الصرف الصحي وزادت شرائح الباطلين عن العمل من الشباب والشابات، أقول كلما تكالبت هذه المشاكل وضغمت على المجتمع السعودي، فإن الكثير من الحكوميين التنفيذيين يحملونها على الزيادة في معدلات السكان، ولا يحملونها البتة على الفساد الإداري ولا على الزيادة في معدلات التأشيرات التي تصدرها مؤسسات الاستقدام! وشخصياً أرى أن هذا القصور في الخدمات وهذه المشكلات التي يعانيها المجتمع السعودي هي نتيجة وليس سبباً للزيادة في عدد السكان لأن المشكلات التي نعانيها إنما هي إفراز طبيعي للنقص في عدد السكان، وبالأدوات هي إفراز طبيعي لنقص المهارات ونقص الكفاءات، وبالتالي انخفاض الإنتاجية.

والمعروف بداية أن ثروات الأمم إما ثروات طبيعية وإما ثروات بشرية. وإذا كان الله - سبحانه وتعالى - قد حباننا بثروة طبيعية وهي النفط، التي وضعتنا جنباً إلى جنب مع أغنى دول العالم، ولكن هذا المستوى من الغنى أوضح أن عدد السكان منخفض بالنسبة للثروة والمساحة الجغرافية. إننا إذا سألنا عن المبررات التي تطالب بحرص شديد على ضرورة خفض معدلات الزيادة في السكان .. نجد أنها مبررات يمكن أن تكون نافعة إذا كانت الأرض تضيق بأهلها، وأما إذا كنا بقعا بشرية متناثرة هنا وهناك وكانت الكوادر عاجزة عن زيادة معدلات الناتج القومي، فليس أمامنا إلا زيادة عدد السكان والعناية بالتدريب والتعليم والارتفاع بالقدرات والخبرات حتى نستطيع زيادة العروض من العبقريات السعودية في سوق العمل السعودي.

إن القول إن الزيادة في عدد السكان تضغط على الموارد وتؤثر سلباً في مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة إلى المجتمع، إنما يأتي هذا في ظل نظرية توماس مالتوس التي تقول - في المطلق - إن الزيادة في عدد السكان تضغط على الموارد وتلحق أضراراً بالغة بمعدلات التنمية؛ بل تقول إن الزيادة في عدد السكان عامل من عوامل زيادة معدلات الفقر، ولكن في مواجهة هذه النظرية أثبت العلماء أن نظرية مالتوس لم تعد نظرية صحيحة، حيث إن انتشار التكنولوجيا وزيادة المهارات أديا وستؤديان بالضرورة إلى زيادة معدلات التنمية وانخفاض معدلات الفقر، والأدلة كثيرة وماثلة، فالزيادة في عدد السكان في كوريا الجنوبية وفي سنغافورة وفي اليابان وفي تركيا والبرازيل وحتى في الصين والهند لم تكن معيقة للتنمية، بل إن زيادة الانتشار التكنولوجي أدى في الصين والهند أخيراً إلى زيادة ملحوظة في التنمية وفي الثراء.

وفي ضوء ذلك نستطيع القول إن الآثار الديموغرافية تمثل حلقة رئيسة في كثير من تحليلات الاقتصاد الكلي التي تهدف إلى تخفيض الفقر وتحقيق مزيد من النمو، بمعنى أن وجود نسبة مرتفعة من الأفراد في سن العمل يعني أن هناك عدداً أكبر من العمال لكل معال، أو بمعنى آخر أن التغير الديموغرافي على هيكل أعمار السكان يغير نسبة العاملين إلى المعالين، وسيتربط على ذلك زيادة في الإنتاج بالنسبة للاستهلاك، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

إن ما يجب أن نقوم به هو أن نبني سياسات سكانية تقوم على زيادة معدلات السكان بنسبة تتناسب مع معدلات الناتج الوطني لنحدث التوازن بين الزيادة السنوية في معدلات السكان مع الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث إذا وصلت الزيادة في معدلات السكان إلى حد الإضرار بالاقتصاد، فإن تعديل السياسات السكانية شيء مطلوب، ونحن قادرون على تعديلها وإنقاذ معدلاتها بالقدر الذي يحقق التساوي مع الناتج الوطني الإجمالي، ولكن لن يكون الهروب إلى الخارج واستقدام قوافل بشرية بكفاءات عمالية متواضعة هو المخرج السليم للأزمة!

ولكن مع هذا فإن الزيادة في معدلات عدد السكان يجب ألا تكون في المطلق، وإنما يجب أن ترافقها منظومة كاملة لجودة نظم التدريب والتعليم وبناء مؤسسات التدريب والتعليم ومراكز الأبحاث القادرة على تخريج وتأهيل المزيد من المواهب والعبقريات التي تتمتع بالكثير من المهارات وتتمتع بكاريزما الابتكار وتتمتع بخصائص القيادات التنفيذية الماهرة المتطلعة إلى تطبيق منهج مالي وإداري يستطيع أن يبتكر ويرفع بمعدلات الأداء والإنتاجية.

ولذلك نؤكد أن أهم المشكلات التي تعترض مسيرتنا التنموية تأتي بسبب النقص في عدد السكان وانخفاض المهارات عند المواطن السعودي وبالتالي انخفاض الإنتاجية، ولو كان لدى المواطن السعودي مهارات عالية لما وصلت إنتاجيته إلى الحدود الدنيا مقارنة بمستوى الإنتاجيات في العالم.

إذن، قصارى ما نرجوه من التعداد العام للسكان الذي تستعد له جهات التعداد في هذه الأيام أن يفيدنا في تقليص هذا البركان البشري وإزالة كل السلبيات التي رافقت الاستقدام العشوائي الذي تحول إلى عمالة سائبة، وقصر الاستقدام على القوى العاملة المدربة التي تضيف لبنة في تعمار التنمية المستدامة.

الانفجار السكاني في المملكة

نظرة سريعة إلى مشاكلنا كجزء من العالم النامي غنيا كان أم فقيرا نجد ثلاثة مؤثرات تتفاعل في تلك الحالات .

أولاً: جوع، و بطالة، وهجرة، في الدول غير القادرة .

ثانياً: ترف واستهلاك، وقلق، في الدول التي تعاني من مشكلات الوفرة وقانا الله شر آفات الحاجة وكذلك فتنة الغنى. ففي المجموعة الأولى: يمكن تحليل المشاكل كما يلي :

أولاً: الجوع: خاصة إذا كان تزايد السكان يفوق معدلات القدرة على إنتاج الطعام. وهذه ظاهرة سوف تحتل مكانها في الاقتصاد العالمي في الحقبة القادمة حيث، يأتي يوم ما هو بعيد تكون فيه الأموال غير قادرة للحصول على الاحتياجات من الطعام، وسوف يكون التحكم في مواد الغذاء (سلاح الجوع والتجوع) السلاح الأساسي في الحروب القادمة وهو أخطر من الأسلحة التقليدية وحتى النووية .

ثانيها: البطالة: سواء كانت بطالة مباشرة أو بطالة مقنعة ويدخل تحت هذا الباب قضية تكدس العمالة مع قلة الإنتاج وهي آفة من آفات العالم النامي. وكذلك قضية التوسع في التعليم بدون توجيه أو ربط بخطة التنمية،

ثالثها: الهجرة: وهي ظاهرة خطيرة تتأكد في مجالين.

الهجرة من القرية إلى المدينة:

والقرية التي تفقد سكانها تتميز بضيق الرزق وسوء أحوال المعيشة فيهرب ساكنها إلى المدينة أملاً في إيجاد فرصة أحسن للعمل ومستوى أحسن للحياة ولكنه في كثير من الأحوال يبوء بالفشل خاصة عندما تزداد الهجرة عن حد معين ، وتعجز المدينة عن توفير فرص العمل والرزق لهؤلاء المهاجرين .

أما الهجرة الأخرى فهي هجرة العقول المستنيرة والأيدي المدربة إلى خارج الوطن حيث النجاح أيسر وإثبات الذات أسهل والرزق متاح .

ورغم أن تلك الهجرة قد تكون مصدراً (لعائد اقتصادي له قيمته، إلا أنها عندما تزيد لا بد أن تؤخذ في حساب الانتقاص من قدرات البناء الداخلي للوطن . هذه المظاهر الثلاثة: الجوع والبطالة والهجرة لا بد أن تعكس الحالة النفسية للأفراد وتنشط خمائر الاضطراب في المجتمع فيكون ما ينتظر من قلائل سياسية وضغط اجتماعي .

أما في المجموعة الثانية فيمكن تحليل الظواهر فيما يلي :-

١. **الترف:** وما يتبعه من تغيرات نفسية إذا لم يخطط لها بتسليح للمجتمع والأفراد بالعلم والقيم فإنه لا بد وأن يندفع إلى تغيير أساليب الحياة إلى مسارب مختلفة منها ما هو مقبول ومنها ما هو مرفوض .
٢. **الاستهلاك المفرط:** حيث ينطلق الإنسان لاستهلاك نفسه أولاً في ما يسمى بالحضارة الحديثة فيضعف ذراعه ويزداد اعتماد عقله على الغير ويصاب بأعراض التخمة ثم تنطلق الدول نحو تحويل رأس المال الكامن إلى مستهلكات ضائعة الأصول لا تعوض إذا فقدت. ، وقضية العصر هي الحفاظ على ثروات كانت كامنة تحت الأرض إلى ثروات خارجها، دائمة بإذن الله تدر عائدا مستديما .
٣. **القلق:** فحيث ينمو مجتمع الترف والاستهلاك تبدأ قضية الرفض. الرفض لكل ما هو متاح طلب للممنوع وللمزيد، وهنا تبدأ المؤثرات الخارجية في إحداث التمزق الداخلي في النفس قلقاً تحتاج إلى مهدئات ومثبطات .



المراجع:-

د. أمين ساعاتي
الاقتصادية ٢٠١٠/٣/٢١

سعود بن هاشم جليدان

الاقتصادية ٢١ سبتمبر ٢٠١١